

مقومات التسامح العالمي وتأثيرها على السلام

م.د. فاتن محمد رزاق(*)

المقدمة

يعد تحقيق السلام العالمي مطلب انساني سعت اليه البشرية منذ وجودها وعلى الرغم من الجهود الدولية والاقليمية المبذولة في تحقيق هذا المطلب الا انها لم تصل بعد الى طموحها المنشود , اذا ما زالت الصراعات والتناقضات والحروب الداخلية والخارجية تبرر لنا بوضوح حيث الصراع الاثني , الديني , الطائفي ... فقد فتحت الثورة المعلوماتية وبتأثير من العولمة عصرا جديدا من التواصل والانفتاح والتأثير السلي و الايجابي بالآخرين مما اعد نشر وتوزيع قيم وافكار وثقافات جديدة البعض يحمل منها افكار متطرفة تحت على العنف والدمار والغاء الاخر فاصبح من الضروري اتباع سياسات واجراءات ترسخ ثقافة السلام ونبد العنف والتطرف والغلو وتعزز الثقة والتعاون والحبة والتسامح بين الشعوب حيث تعمل ثقافة السلام على تشكيل جيل جديد يؤمن بوجود الآخرين وبمشاركتهم الفعالة في بناء المجتمع الدولي القائم على اسس وقيم الحرية والمساواة والعدالة وعليه فان مقومات التسامح هي احد الحلول التي يمكنها الحد من مظاهر اللاتسامح المتمثلة بالعنف والارهاب وكراهية الاجانب والنزاعات العنصرية والقومية والطائفية والدينية والاستبعاد والتهميش والاقصاء والتميز ضد الاقليات الوطنية والاثنية واللغوية واللاجئين والعمال المهاجرين والمهجرين والفئات الضعيفة في المجتمعات وتزايد اعمال العنف والترهيب ضد الاراء المختلفة فهي اعمال تهدد السلم الداخلي الوطني اولا والعالمي ثانيا لذلك جاءت الدراسة لتؤكد على اهمية مقومات التسامح العالمي من اجل تعزيز وارساء السلام العالمي خاصة في ضل تصاعد دور الارهاب والحركات الدينية المتطرفة القائمة على العنف واللاتسامح والغاء الاخر المختلف وعليه فان التسامح يمثل ضرورة سياسية , ثقافية , اخلاقية تستند الى اسس قانونية دولية مثلتها الامم المتحدة عبر مؤتمراتها

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

واعلاناتها وقراراتها الدولية الصادرة عنها وعن وكالاتها المتخصصة والتي توجت بالاعلان العالمي للتسامح واليوم العالمي للسلام الدولي، واسس سياسية تمثلها الديمقراطية والمواطنة العالمية التي تحترم كافة الهويات وتسعى الى احترام حقوق الهويات الاخرى تحت مظلة هوية عالمية انسانية واحدة تحترم الجميع، ومجتمع مدني عالمي ذو هدف انساني واحد لا يعرف حدود وهوية وقومية دولة معينة، واسس ثقافية وتعليمية عبر خطط وبرامج تعليمية وتثقيفية تشجع روح التسامح والسلام العالمي، واستنادا لما تقدم تفترض الدراسة (ان مقومات التسامح العالمي دور ايجابي في تعزيز وارساء السلام العالمي) اما منهجية الدراسة فقد اعتمدت المنهج التحليلي والمنهج النظامي اما هيكلية الدراسة فقد قسمت الى ثلاث مباحث: تناول المبحث الاول : مفهوم السلام والتسامح العالمي اما المبحث الثاني : دور القانون الدولي والمواطنة العالمية كاحد مقومات التسامح العالمي وتأثيرها في تحقيق السلام العالمي وتناول المبحث الاخير : دور الديمقراطية والتربية والتعليم في تحقيق السلام العالمي وانتهت الدراسة بالخاتمة

المبحث الاول

مفهوم التسامح والسلام العالمي

قبل الولوج في مقومات التسامح العالمي لابد لنا من إطار نظري يبين مفهوم التسامح والسلام العالمي وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول:- مفهوم التسامح العالمي

يعرف التسامح بأنه اعتراف وقبول بالآخر المختلف عنا سياسيا , ثقافيا , دنيا , .. واحترام اختلافه وقبوله وقبول أرائه وأفكاره وثقافته وعاداته و تقاليده بل تشجيعها وتعزيزها , أي انه يعني القبول واحترام التنوع الشري لثقافات عالمنا وأنماطه التعبيرية المختلفة وهو تناسق في الاختلاف وهو ليس واجبا أخلاقيا فقط بل واجب سياسي وحقوقى وهو فضيلة مدنية تعمل على إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب وهو ليس مجرد إقرار ولا مجرد تنازلاً أو تجاوز بل هو موقف فعال مدعوم بالاعتراف بالحقوق العالمية للإنسان والحريات الأساسية للآخرين ⁽¹⁾ ويتخذ التسامح أنواعا متعددة (شكلي, موضوعي, دائم , مؤقت , ايجابي , سلبي , داخلي , خارجي , عام , عالمي, خاص ,

كلي , جزئي , سياسي , ثقافي , اجتماعي)⁽²⁾. وقد عرف المؤتمر العام لمنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في دورتها الثامنة والعشرين في باريس تشرين لثاني 1995 التسامح حيث عرضته المادة الأولى⁽³⁾ :

1. إن التسامح يعني الاحترام والقبول بالآخر .
2. إن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وحكم القانون والتسامح لايعني المساواة والتنازل أو التساهل بل أنه اتخاذ موقف ايجابي بحق الآخرين
3. يعني التسامح بان البشر مختلفين بلغتهم وأوضاعهم وطباعهم وقيمهم وسلوكهم ولهم الحق في العيش بسلام.

إن تاريخ العلاقة بين بني البشر افرز ثلاث خطوط أساسية ليطامشى عليها كل الناس:⁽⁴⁾

- الخط ألدامي المهيمن
- الخط المسالم الهادف الى اللقاء والصداقة.
- الخط الذي يغلب عليه الطابع الواقعي البراغماتي الداعي إلى الشراكة والتعاون على أسس عقلانية بهدف الحفاظ المشترك على هذا النوع الإنساني خدمة للمصالح المشتركة والعيش بالحد الأدنى والمعقول من الأمان والاستقرار كما انه هناك نوعان من العلاقة بين الثقافة والحضارات:⁽⁵⁾

1. النوع الأول : عدائي يهدف للقضاء على الثقافة الأصلية عبر وسائل متنوعة من اجل إحلال ثقافة مهيمنة مكانها.

2. النوع الثاني : ودي يقوم على التواصل والتقارب القائم والتفاهم واحترام حرية الاختيار لدى كل طرف وبين هذا النوع وذلك تتعايش الحضارات والشعوب وكل ثقافة تكشف عن وسع أو ضيق افقها حيال الآخر من خلال تجاربها سواء أكانت في موقع الحضارة الرائدة أو موقع الحضارة الفرعية وحينما تصطدم الحضارات والثقافات في كل مكان , ينشب نوعان من الإخطار يتهددهما : ⁽⁶⁾

الاستعمار الثقافي الذي يحاول إن يلتهم ثقافات أخرى ويغمرها ويقصرها , بل ربما يسعى في استئصالها , ثم النسبية الثقافية التي تنظر إلى جميع الثقافات بما في ذلك القيم الأخلاقية المتعارضة والبديل او الخيار هنا هو في وجود تسامح مشهود بكفاءته حتى لاتعيش

الثقافات في عنف أو لامبالاة تجاه بعضها البعض إذن في ظل التحديات العالمية الأمنية , البيئية .. فان التوجه نحو التعاون والشراكة والانسجام يترافق مع التوجه نحو الاحتكار والأنانية والتباعد , التوجه نحو التسامح , الخير والمحبة يترافق مع التعصب والشر والبغض , العمل على استتباب الأمن والطمأنينة يترافق مع الحرب والقلق (7)وعلية أصبح التسامح العالمي مطلباً أساسياً وحاجة ضرورية من أجل تأسيس وبناء ثقافة جديدة للسلام بعد إن خرج العالم من كابوس الحرب الباردة , إلا إن الحقبة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي شهدت نزاعات عرقية وصعود حركات يمينية ودينية متطرفة في أوروبا والعالم العربي والإسلامي تشترك في معاداة الأخر والتعصب وكراهية الأجنبي ورفض التسامح والديمقراطية فهذه الإشكال الجديدة من اللاتسامح دفعت بالمجتمع الدولي لاستعادة التسامح واكتشاف فضائله كما أدت إلى إثارة نقاشات وسجالات فلسفية ونظرية بين النخب الثقافية والسياسية حول حدود التسامح (8) الذي يجب إن يقوم على اساس نظامه القانوني و الاجتماعي وحقوق المرأة, ومراعاة حقوق الأقليات , (9) حيث يشهد يومنا الراهن محاولة الاتجاهات الليبرالية المعاصرة توسع حدود مبدأ التسامح بغية استيعابه لجماعات دينية غير المسيحية وذلك بفعل الهجرة الدولية والانشطة الدعوية والزيادة الطبيعية حيث يقدر عدد المسلمين في دول الاتحاد الاوربي حوالي 20 مليون نسمة ويشكلون نسبة 60 ٪ من مجموع السكان (10) فكان الاختلاف على حدود التسامح الدولي موضع اختلاف بين التعددين والتضامنيين في اطار النزاع على تعريف الشرعية الاخلاقية فالتعدديون يستبعدون العدوان او الجرائم ضد الانسانية لكنهم يعتقدون امكانية التسامح مع الانتهاكات الاخلاقية الاقل شأناً ، اما التضامنيون فقد وجد وان اي انتهاك لحقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية هو خروج عن اطار الشرعية الاخلاقية. (11) لقد كان للنظرية السياسية دور في طرح مفهوم التسامح العالمي على أساس نظري وهذا ما مثلته آراء جون رولز في كتابه (قانون الشعوب) الذي دعا فيه إلى إنشاء رابطته تقوم على مجموعة من المبادئ:- (12)

- الشعوب حرة ومستقلة كل شعب يحترم حريات واستقلال الشعوب الأخرى وحقوق الإنسان

- يجب على الشعوب إن تحترم المؤتمرات والتعهدات وتحترم الشعوب واجب عدم التدخل
- الشعوب على قدم المساواة وهي أطراف في الاتفاقيات التي تلتزم بها.
- تلتزم الشعوب بقيود معينة في ممارسة الحرب ولها الحق في الدفاع عن النفس ولكن ليس لها الحق في شن الحرب أو التحريض عليها لأسباب غير الدفاع عن النفس.
- يجب على الشعوب مساعدة الشعوب المغلوبة على أمرها التي تعيش تحت ظروف غير مواتية تمنعها من أن يكون لها نظام اجتماعي وسياسي عادل. إن الشعوب السمحة كما يعتقد رولز هي التي تسمع للآراء المختلفة الحق في المخالفة ولا تحمل آراء المختلفين في القوت ذاته مما يحقق العدالة تدريجياً مع الزمن و يتضمن التسامح أيضاً قبول المجتمعات غير الليبرالية كأعضاء مشاركين على قدم المساواة ولهم مكانة جيدة في مجتمع الشعوب , لهم حقوق وعليهم التزامات معينة بما في ذلك واجب السلوك السامح الذي يقتضي من هذه الشعوب إن تقدم إلى الشعوب الأخرى أسباباً عامة عن تصرفاتها تتناسب أو تتفق مع مجتمع الشعوب , كما إن التسامح العالمي لا يتضمن ممارسة عقوبات سياسية، اقتصادية.. لحمل شعب من الشعوب على أن يغير أسلوب حياته (13) فبدلاً من أن تفرض هيمنة ثقافية عمومية ينبغي أن يحرص كل منا على وجود احترام متبادل بين الثقافات المختلفة، أي على وجود تسامح عالمي (14) حيث يمكن إبعاد ومحاصرة التعسف والظلم والعنف على المستوى العالمي من خلال وجود أربعة مبادئ (قانون، سلطات عامة ، حقوق إنسان ، ديمقراطية ،) (15) ولم يقتصر موضوع التسامح العالمي على الفكر الليبرالي المعتدل المتمثل بآراء جون رولز فقط بل إن الفكر الماركسي الجديد اهتم بهذا الموضوع متمثلاً بآراء (هابرماس) : الذي يمثل أحد منظري مدرسة فرانكفورت الذي سعى إلى إعادة تأسيس عقل جديد وفق أسس جديدة تقوم على فلسفة التواصل التي لم تبني على قيم علوية مستلهمة من عوالم الخير والشر كما بلورها الفلاسفة الميتافيزيقيون وهي ليست متناقضة مع الأخلاق بل متولدة عنها فمقابل العقلانية الادائية سعى هامبرماس الوصول إلى عقله جديدة يسميها (العقلنة التواصلية) التي تفسح على رأس أولويتها بوصلة الفرد بالآخر الشريك دون ضغوط أو إكراه وباستلها من المنابع الأولى للعقلانية التنويرية الأصلية كما تصورهما المشروع الحداثي في الغرب (16) ويعد التواصل

عند هابرماس الفاعلية الوحيدة التي في إمكانها إعادة ربط الصلة بين أطراف هذا العالم متقطع الأوصال ، عالم فقد كان مرجعياته و نقاط ارتكازه و وانقطعت صلته الحميمة بالإنسان وعوضا عن التقدم والسلام والمحبة ساد العنف والاستبداد وكل ذلك يقوم أمام تطور تكنولوجي في وسائل الاتصال والإعلام الذي وصل الى كل نقاط الأرض وهذا تناقض واضح بين تواصل إنساني مرغوب ولكنه مفقود وبين فورة إعلامية شكلانية جعلت الانسان اكثر غربة بل أكثر اغترابا واقل تواصلًا (17).

إذن يمثل التسامح مطلب انساني ضروري في مواجهه العنف والإرهاب لانه يعبر عن الاعتراف بالآخر المختلف دينيا ، طائفيا ، قوما ، ثقافيا ، عالميا واحترامه وهو يعبر عن التواصل مع الآخرين ولم يكن ضمن الإطار الأيديولوجي الذي عبر عنه رولزو هابرماس او غيرهم من المفكرين لمعاصرين بل اتخذ بعدا عمليا عبر تبنيه من قبل الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة وتوج باليوم العالمي للتسامح في 1995.

المطلب الثاني: مفهوم السلام العالمي

يعد السلام العالمي المثل الأعلى للحرية السياسية والسعادة بين وداخل جميع الدول والشعوب وهو فكرة طوباوية من اللاعنف الذي من خلاله تتقارب الدول إراديا إما طوعا أو بحكم النظام الذي يمنع الحرب كما انه يشير إلى وقف جميع الأعمال العدائية بين جميع الأفراد والسلام العالمي الأكثر شيوعا هو الذي يشير الى نهاية دائمة للحروب العالمية والاقليمية مع حل الصراعات في المستقبل بوسائل غير عنيفة (18) وبالرغم من ان فكرة السلام قديمة قدم المجتمع الانساني الا ان العلماء اهتموا بنظيرتها الحرب أكثر مما اهتموا بسلام الا انه يمكن القول ان معنى السلام من الناحية العسكرية والسياسية هي عدم الحرب (19) لقد قدم بييردي بوا مشروعا سماه سلام اوربا 1307 والى الف ارازموس 1517م كتابه (شكوى السلام) الذي دعى فيه الى فض النزاعات بالطرق السلمية ونشر السلم، ودعى جروشيوس في كتابه قانون الحرب والسلام الى احلال القانون محل الحرب لتعزيز السلام ، وفي كتابه حاضر ومستقبل السلام اقترح وليم بين (1693) انشاء برلمان اوربي يؤسس لسلام عالمي عبر الصداقة بين الامراء والحكام ، (20) ونشر سانت بيير 1713 مشروعا للسلام عبر اتحاد للحكام بعد ان وجد عدم جدوى الصداقة او

المعاهدات الدولية، وخطط روسو لمشروع سلام دائم واقترح جيرمي بنثام 1793 إنشاء برلمان الأمم ليناقدش المشكلات الدولية⁽²¹⁾ لذلك يعد الاتجاه الليبرالي السلام كما عبر عنه كانط حالة طبيعية ويمكن ان تكون ابدية عندما تملأ وفقاً لقوانين الطبيعة والتعاون والانسجام بين الناس ومن ثم تعد الحرب اسلوباً مصطنعاً غير طبيعي وغير عقلائي ويرى الليبراليون امكانية تجاوز الحرب التي هي صنعة الدول غير الديمقراطية عبر الرقي والتقدم البشري والخبرة الانسانية وهذا هو الخيط المشترك بين كل من كانط وروسو وكويدن وحتى شومبيتر ودويل.⁽²²⁾ ان السلام حكم ونمط حياة يعتمد قيم الاخاء والتفاهم والتعاون العالمي والكرامة الانسانية والحرية والعدالة⁽²³⁾ وتستند ثقافة السلام الى المبادئ الانسانية التي تعزز السلام وتنشره والتي تتمثل بانهاء العنف والحروب وعدم الاعتداء على الآخرين واحترام حقوق الانسان وحرياته والمساواة بين الرجل والمرأة وحرية التعبير وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحواريين الاديان.⁽²⁴⁾ والتمسك بمبادئ التسامح والتعددية والتنوع الثقافي والديمقراطية والعدالة والتعايش السلمي ويكشف لنا التاريخ ان جميع الحضارات تواقه من اجل تحقيق السلام العالمي ولكن جميع اتفاقيات السلام العديدة التي وقعت منذ بدء التاريخ كلها باءت بالفشل , لان السلام لا يمكن ان يبدأ من الخارج بل يبدأ بالسلام الداخلي ليعم السلام العالمي تلقائياً⁽²⁵⁾.

ان تحقيق السلام العالمي والعدالة العالمية والمبادئ الاخلاقية الانسانية قد جعلنا امام مدارس مختلفة الرؤى والافكار في النظرية السياسية الدولية المعاصرة والتي تتمثل بـ:⁽²⁶⁾

1. المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة ذات النظرة التشاؤمية حيث ترى ان النظام الدولي تحكمه الصراع على القوة والامن وتطلق عليه مجتمع الفوضى وترى في المبادئ الاخلاقية والتقدم الاجتماعي باعتبارهما ذات صلة بالسياسة الداخلية حيث تسود الثقة وتوفر الامن وهي تركز على القانون الدولي في تحقيق السلام اما المشروعات الكوزموبوليتانية فهي كما تعتقد ذات صلة هامشية بالعلاقات الدولية.

2. المدرسة الكوزموبوليتانية (المثالية) وهي ذات نظرة تفاؤلية التي ترى ان المجتمع الدولي يسير وفقاً للمبادئ الاخلاقية والسلام العالمي وامكانية قيام نظام عالمي وليس حكومة عالمية.

3. المدرسة الانكليزية وهي التي تجمع ما بين افكار المدرستين السابقتين حيث ترى ان المجتمع الدولي اليوم اكثر تحظراً ونظاماً مما يتصوره الواقعيون وهويسير وفقاً للعدالة العالمية والاخلاق والقانون الدولي القائم على الثقافة الدبلوماسية (المعاهدات والاتفاقيات الدولية) ولا يعنى اهماثقل من اهمية العنف بين الدول لكن تؤكد على الاصلاح العالمي وليس تركه للفوضى كما يعتقد الواقعيون ولا هو في حالة السلام الدائم كما يعتقد اليوتوبييون⁽²⁷⁾ وفي الحقيقة ان دراستنا ستكون اقرب لهذه المدرسة من خلال تأكيدنا على القانون الدولي والاخلاق والتربية والتعليم والمواطنة العالمية في تحقيق السلام العالمي.

ان السلام هدف انساني وغاية نبيلة تسعى الإنسانية لتحقيقها على امتداد تاريخها الحضاري وقد ازدادت الدعوة للسلام والعمل على إرساء دعائمه وقيمه في العصر الحديث بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة⁽²⁸⁾ وهنا لابد ان نميز بين السلام العالمي الذي هو مطلب إنساني

يتوي وبين السلم الذي هو أكثر واقعية فيعرف بانه وضع يسود فيه الامن والاستقرار واللاحرب وهو حالة من الاطمئنان والاستقرار الناجمة عن القدرة على صيانة البلاد وحدودها من الأخطار الاجنبية وفرض النظام في الداخل وتوطيدة لذلك جعلت الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين من أولى اهدافها ويمكن تحقيق السلم على المستوى الدولي من خلال :⁽²⁹⁾

- تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة من اجل نشر السلم والأمن
- جعل القارات الخمس مناطق منزوعة السلام
- منع التجارب النووية على الأرض وفي الجو والبحار والمحيطات
- تدمير أسلحة (الدمار) الشامل وغلق المفاعلات النووية
- وضع نظام اقتصادي عالمي جديدة قائم على المساواة والعدالة والتنمية وبناء عليّة فان ثقافة يمكن ان تتبنى ليس فقط لمنع الفسق والحرب بل من اجل بيئة افضل ومكافحة الفقر والاستبداد السياسي والإرهاب⁽³⁰⁾ لذلك اعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة في عام 1981 بموجب القرار 36 / 67 ان يكون 21 ايلول من كل عام هو يوم السلام العالمي⁽³¹⁾ واكدت المادة (26) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الى

الحبة ان تهدف التربية الى تنمية التفاهم والتسامح والتعاون ونبذ العنصرية والدينية والى تعزيز الانشطه التي تضطلع بها الامم المتحدة لتحقيق السلام⁽³²⁾ وهناك مستويات لثقافه السلام : اجراءات تتعلق بسياسات داخل الدول ونمو الشعوب خاصة واجراءات وسياسات لتدعيم العلاقات التعاونية بين الدول والحكومات في كافة المجالات وجميعها وعليه يقتضي أن يقوم السلام على الاعتراف بالتعدد والتواصل والتنوع والتعارف والحوار وثقافة السلام ليس مجرد افكار بل هي ممارسات وسلوك ووقائع وأحداث ، وهناك عدة مؤشرات على وجود السلام من عدمه متمثلة ب (وجود التسامح ، اللاعنف ، الديمقراطية ، المساواة ، وزن المرأة في الهيئات التشريعية ، ومن هنا جاءت أهمية التسامح لانه لا يمكن ان يتحقق السلام دون وجود التسامح ⁽³³⁾)اذن يعد السلام مطمح إنساني سعت الى البشرية الى تحقيقه ابتداء من داخل مجتمعاتها الى خارجها أي في الإطار الاقليمي والدولي الا انها بقيت عبارة عن يوتوبيا بشرية فكان السلم والأمن الدوليين احد بوابات السلام

العالمي وهذا ماسعت اليه المنضمات الدولية كعصبة الأمم والأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الأخرى.

المبحث الثاني: دور القانون الدولي والمواطنة العالمية في تحقيق السلام العالمي .
يعد القانون الدولي والمواطنة من المقومات الاساسية للتسامح ولهما تأثير كبير في ارساء وترسيخ السلام العالمي لذلك سنتناولهما في المطلبين التاليين:
المطلب الاول : القانون الدولي

ان التسامح تاريخ طويل في سياق القانون الدولي حتى وان لم يستخدم التسامح كلفظ فقد اشار المفكر الهولندي (جروشيوس) الى التسامح فقد اشار بما اسماه شهية الانسان الطبيعية للمجتمع وهذا يتضمن حياة الامم ⁽³⁴⁾ فلقد سعى وسارع القانون الدولي منذ عقود الى ارساء مبادئ التسامح في التعامل بين الدول وفي التعامل داخل الدول ذاتها ⁽³⁵⁾ يتنامى حجم وعمق وكثافة القانون الدولي عام وراء عام لاسيما القانون الاقتصادي

والقانون التجاري وقانون البيئة والقانون البحري ... على ذلك فان النظام العالمي الناشئ يعد فوق الدول ومتخطيا لحدودها مقابل الدول الاولية الاساسية اي انه له طبيعة رسمية (36) لقد اهتمت المجموعة الدولية وهي تسعى جاهدة لان تلتزم الدول بالتسامح كقاعده اساسية للتنظيم الاجتماعي والسياسي على المستوى الداخلي والخارجي بل ان التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تكون الا في نظام تسامحي (37) فمنذ إنشاء القانون الدولي في القرن 16 م وكذلك منذ انشاء الامم المتحدة فانه تم التاكيد على أهمية حفظ السلم والامن الدوليين وهذا ما نجد في الفصل الاول والسابع لذلك الكثير من حالات التدخل الانساني هي لحفظ السلام العالمي بل ظهرت معادلات جديدة تدعو الى اشراك الراي العام المبني على احترام القانون الدولي (38) او هذا لايعني التدخل في الشؤون الداخلية للدولة كما أكد البند السابع على ان التسامح في الاختلاف على المستوى الدولي الذي اكدته نفس المادة يحرم استخدام القوة في كل الاحوال عدائلك التي تستلزم دواعي الدفاع عن النفس (39) لذلك اكدت ديباجة ميثاق الامم المتحدة على التسامح : (نحن شعوب الامم المتحدة , قد أَلينا , على أنفسنا , ان نأخذ بتسامح وان نعيش معاً في سلام وحسن جوار) وجاء في المادة الاولى و م 55 على ان اهداف الامم المتحدة هو (تعزيز واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب العنصراو الجنس والدين واكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان على قيم التسامح في الفقرة (18 و 19 و 20 و 000) وتوالت النصوص الدولية المدعمة والحامية للتسامح ومن ابرز هذه النصوص : (40)

1. الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين 1933.
2. اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس وقمعتها في 9 / 12 / 1948.
3. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري 3 / 12 / 1965.
4. الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها 30 / 11 / 1973.
5. الاعلان بشأن القضاء على اشكال التعصب والتمييز القائمين على اساس الدين او المعتقد بتاريخ 25 نوفمبر 1981.
6. قرار لجنة حقوق الانسان 1986 القاضي بتعين مقر لتقصي مظاهر التعصب.

7. اعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقلية قومية او عرقية او دينية او لغوية 18 ديسمبر 1992. اما التسامح الدولي تجاه المرأة فان هناك الكثير من الاعلانات او النصوص الدولية الهادفة الى تكريس التسامح منها اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الصادر في 7 نوفمبر 1976 او اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدها الجمعية العامة وعرضتها على المصادقة الدول بقرارها الصادر في 18 ديسمبر 1979 او تهدف الى معالجة عدم التسامح العالمي وكل اشكال التمييز ضد المرأة لذلك اعطى ميثاق الامم المتحدة وعبر اتفاقي حقوق الانسان الصادرتين 1966 اهمية الى القيم الاخلاقية بين الثقافات والحضارات المختلفة⁽⁴¹⁾

ان النهوض بثقافة السلام تتطلب وعي بمفهوم الامن البشري والارتقاء به الى الجانب العملي وهذا بدوره يتطلب ترسيخ اطر اخلاقية ومعيارية وتربوية تركز على تطبيق كامل للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الانسان من اجل السلام والتنمية وعليه تسعى الامم المتحدة من خلال مفوضية الامن البشري منذ انشائها في عام 2001 على متابعة المهام التالية:⁽⁴²⁾

- دعم جماعي للامن البشري وتوفير المستلزمات التي يركز عليها
- تطوير مفهوم الامن كوسيلة فعالة لصياغة السياسات العامة
- وضع برنامج لمحاربة مخاطر الامن البشري. كما تسعى المفوضية لتحقيق الاهداف التالية:
- عد السلام وحقوق الانسان من القيم الجوهرية والضرورية. تدعيم ثقافة الامن البشري وترسيخ المبادئ والممارسات الديمقراطية .
- تأكيد الحاجة لهوية انسانية عالمية مع احترام الهويات والانتماءات المتنوعة.

ان للامم المتحدة دور بارز في المؤسسات الدولية الحالية فهي تقوم على خدمة نظام قانون وسلام عالمي فهي تبدو على المستوى العالمي نموذج قدوة للجانب الاخلاقي الحقوقي فهي تستند الى تنافس كل منهما الاخرى , فالاخلاق القانونية ذات الصفة الكونية الخاصه بحقوق الانسان وفك التنازع على اسس قانونية تصطدم بهيمنة جماعية غير كونية للاعضاء الدائمين بها⁽⁴³⁾ الا ان البعض يرى انها تستطيع استحصال مقوماتها للاسباب الاتية:⁽⁴⁴⁾

1. عدم الاحتواء الكامل والفعال
2. الاقصاء الدول الهامش لحساب دول المركز
3. السماح للتدخلات القومية في اصدار قراراتها لذلك لابد من انبثاق مجتمع مدني عالمي وبناء رأي عام وسياسي على المستوى العالمي وكذلك خلق ثقافة سياسية قابله للتبني والقبول من جانب المواطنين جميعا , لذلك يؤكد هابرماس وكما هي تأسيسات الدولة القومية بمحاجتها الى السلطات الثلاث فنجدته يقابل بين منظمة الامم المتحدة والبرلمان القومي كبرلمان عالمي ومجلس الامن كسلطة الحكومة التنفيذية ويقابل المحكمة العالمية شكليا بسلطة القضاء في الدولة القومية (45) ويمكن القول ان التطور الكوزموبوليتاني للنظرية النقدية عند هابرماس يرغب في توسيع نطاق عملية التحول الدستوري للقانون الدولي ذات الطابع التقدمي الى اقامة سياسة داخلية عالمية من دون حكومة عالمية ووان هدف هذا الاطار العالمي المتعدد المستويات سيعمل على حماية حقوق الانسان وتأمين السلم الدولي (46) اذن يمكن القول ان النظرية النقدية ترى امكانية اقامة مجموعة كوزموبوليتانية من الترتيبات تحقق فيها السلام والعدالة والمساواة والحرية في كافة ارجاء العالم لذلك هي اعادة التفكير بصورة راديكالية في السياسة العالمية (47) كما انتقد هوفة الامم المتحدة حيث تكمن في عدم المثلية في المساواة اي حق المساواة الخاص

بجميع

الدول داخل الجمعية العمومية فدول قزمية تحصل على نفس الوزن الذي تاخذه دول متوسطه ودول عضى ذاتها فالهند و الصين بماتملكه من مليارات السكان وضعت على قدر المساواة مع دول لا تمتلك سوى بضع الالاف من المواطنين كما في دولة جزيرة بالمحيط الهادي ولان الحكم السياسي يستمد شرعيته اولا واخيرا من الانسان الفرد وليس الانسان المنفرد فمن الصعب تبرير مجموع الدول القزمية وهي نصف بالمئة من سكان العالم , تمتلك اكثر من 25 %

الاصوات (48), لذلك اقترح هوفة علاج واصلاح الامم المتحدة عبر اولاً تعضيد قيمة السلطه التشريعية غير المتطورة (الجمعية العمومية) تجاة مجلس الامن وثانياً التوسع في كفاءة وأهلية القضاء ليكون ذو مسؤولية اجبارية وليست اختيارية , ثالثا الغاء مبدا الصوت

الواحد لكل دولة لصالح فرز الاصوات في تدرج كما هو النموذج المعمول به في غرف الولايات الألمانية ونموذج مفوضية الاتحاد الاوربي حيث يكون للدول الصغرى في كل الأحوال أصوات اقل والدول الكبرى اصوات اكثر ولكن ليس لكليهما من علاقة تناسبية مع شعوبهم , رابعا انشاء غرفة ثانية وهي مواطنين على مستوى العالم يمكن إنشاؤها بالتعاون مع اجتماع عالمي عام للاصلاح اي غرفة دول العالم بمعنى برلمان عالمي (49) كما تعاني الامم المتحدة من هيمنة سياسية عالمية الذي يتمثل بهيمنة الولايات المتحدة مستغلة في ذلك ضعف الامم المتحدة فبدلا من ان تاخذ دورا قيادياً ذهبت تلتمس الطريق في ازاحة المبادئ الحقوقية المعمول بها (50) اي انها تمارس ازدواجية اخلاقية على ارض الواقع فبينما تطبق في سلوكها على مستوى السياسة الداخلية مبدا القانون الليبرالي الديمقراطي الى ابعد الحدود نجدها تفضل القوه وليس القانون في سياستها الخارجية (51) لذلك نحتاج الى نظام حقوقي عالمي يعمل على تحقيق القانون ونشر السلام وهذه النظام يتالف من مستويات ثلاثة: (52)

1. قانون عالمي قومي يقر على وجه الخصوص في شكل حقوق الانسان بمبادئ حقوقية نافذه على مستوى الكون , يعترف بها داخل الدول .
2. قانون عالمي دولي يتكون من اتفاقات بين الدول البعض ويتم استكمالها بنظام قانوني عالمي تدعيمي ومكتمل فيدرالي حيث يبقى على النظام العالمي القومي والقانون المدني بل يضيف له قانون مدنيا عالميا على نحو تكميلي مما يسارع الخطى نحو تحقيق التصور الخاص للجمهورية عالمية, ولم تكن تلك الطروحات الفكرية النظرية مقتصرة على الفكر الماركسي الجديد الذي مثله هابر ماس او طروحات هوفه بل ان الفكر الليبرالي المعاصر دعا الى تحقيق السلام والعدالة

عبر الاخذ بتسامح وهذا ما دعى له (جون رولز) فطرح في نظريته السياسية مفهوم قانون الشعوب الذي يقصد به تصورا سياسيا محدد عن الحق والعدالة يتفق مع مبادئ ومعايير القانون الدولي او الممارسات الدولية , اي مجموعة مبادئ اساسية محددة لتنظيم العلاقات السياسية المتبادلة بين الشعوب حيث تلتزم في علاقاتها المتبادلة بالمثل العليا

والمبادئ التي يقرها قانون الشعوب ولكل من تلك الشعوب حكومتها الخاصة سواء اكانت حكومة ديمقراطية ليبرالية دستورية او حكومات غير ليبرالية لكنها سمحة (53). اذن يمكن القول ان لقرارات ومؤتمرات وتوصيات الأمم المتحدة دور ايجابي في تحقيق السلم والامن الدوليين وتشجيع ثقافة التسامح والسلام العالمي لكنها لم تصل بعد الى الطموح المنشود.

المطلب الثاني : المواطنة العالمية

لقد ارتبط مفهوم المواطنة بدولة المدينة اليونانية التي اقتصر على الذكور الاحرار في تلك المدينة حيث تشير مفردة (paoli) الى البلدة او المقاطعة التي يعيش فيها الافراد وهي الوحدة الاساسية في التكوين السياسي (54) وقد مر مفهوم المواطنة في اطار الدولة الوطنية ذات السيادة بتطوير افقي من ناحية ورأسي من ناحية اخرى فطوال العصور الوسطى الاوربية (300_1300 م) رغم بعض الاستثناءات ظل هزيلا حتى ظهرت عريضة الحقوق في انكلترا 1689 م ويؤرخ بها البعض لبداية التنوير الاوربي فالتطور الافقي سار في اتجاه توسيع قاعدة المواطنة من الاقلية الارستقراطية الى شمول طبقات اخرى تدريجيا وبمرور الزمن , اما من ناحية التطور الرأسي فقد تطور المفهوم بشكل مواز لتطور المشاركة في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة وتوسيع رقعتها حيث التقدم تدريجيا نحو تحول سلطه اتخاذ القرار من يد شخص واحد عبر مستويات متوسطة الى يد عامة المواطنين وفق الاليات الديمقراطية (55)

وعليه يمكن القول ان المواطنة قد سارت تارة في اتجاه المواطنة على مستوى دولة المدينة , او مستوى الدولة الوطنية , او مستوى الامبراطورية , او الدولة القومية , وتارة اخرى على مستوى العالم كله اي الدولة العالمية اي المواطنة العالمية (56) وفي الحقيقة ان مفهوم المواطنة العالمية قد عرفت المدرسة الرواقية التي استمدت مصادرها من مواطنة الكليبيين حيث كان زينون تلميذا لكراتس وكانت لديه تحفظات تجاه اراء مدرسة ديوجين , لقد اخذت المواطنة العالمية معة منحى جديدا فكان ينظر للجميع كشركاء متساوين فعلى الناس ان لايتفرقوا في مدن وشعوب لكل منها قوانينها الخاصة لان كل الناس مواطنون ولهم حياة واحدة ونظاما واحدا في ظل قاعدة قانونية مشتركة ان كل ما حلم به زينون قام

الاسكندر بتحقيقه (57) وقد عاد مفهوم المواطنة العالمية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكونية التي زادت من التواصل الكوني الذي أدى الى تقوية تحالفات جديدة ابعد من البيئة المحلية وهذا لايعني بالضرورة اختفاء الذهنيات والهويات القومية ولكن يؤدي الى هوية مزدوجة محلية وعالمية (58) حيث تعني الهوية الانسانية او العالمية ان يكون قادرين على الترفع عن ادوارهم وحالتهم الاجتماعية ووظائفهم ودينهم ومكانتهم في المجتمع وهذا لايعني تميش ادوارهم واعتبارها غير ذات شان بل يعني انهم يمتلكون قدرات وملكات يتقاسمها جميع البشر بغض النظر عن اختلافاتهم وان يروا أنفسهم على اعتبار انهم اكثر من مجموع أدوارهم الاجتماعية فان الشعور بالهوية العالمية يتم تطويره وتنميته بطريقة جزئية (59) فالمواطنة العالمية قيم وسلوك وتربية واخلاق وذوق حضاري مرتبط بقيم وثوابت تقوم على حب الوطن الكبير وتجاوز لانظمة الحكم وانتماءاتهم بالاهتمام بالاخوة الانسانية عالمياً ووحدة الجنس البشري (60) الا ان مواطنة الدولة ومواطنة العالم تشكلان معا استمرارية ترتسم ولو في خطوط عريضة كما تعمل المواطنة الداخلية على تقيئه الطريق لوضع المواطن العالمي الذي يتخذ شكلا في التواصلات السياسية العالمية كموقف من حرب فيتنام والتغيرات الثورية في شرق ووسط أوروبا وحرب الخليج وكان لوسائل الإعلام الالكترونية دور في عرضها أمام رأي عام واسع الانتشار (61) حيث تفترض المواطنة العالمية شعور الفرد والتزامه تجاه الجنس البشري والبلدان الأخرى بعدم اتخاذ سياسات تضر بالآخرين مثل دعم الانظمة الدكتاتورية او مدها بالأسلحة الخطرة و زعزعة استقرار النظم المشه والتلاعب بها , وتتطلب المواطنة العالمية التصدي للنظام العالمي القائم على مبادئ الأخلاقيات العالمية بحيث تسعى الى رسم مخطط للمؤسسات المالية العالمية بهدف اغراض تحررية وان يعزز الحياة الكريمة ورغد العيش للانسان وان تقدم نظاما للحكم الرشيد بدون حكومة عالمية وبذلك يكونوا مثالا للتضامن الإنساني وأهدافا للولاء العالمي حيث يتم اتخاذ القرارات من وجهة نظر عالمية او إنسانية (62) وتفترض المواطنة العالمية واجبات مثل الالتزام باخلاقيات انسانية عالمية قائمة على احترام والاخلاص والمساواة الذي من شأنه ان يوصلنا الى العدالة التسامح والسلام العالمي (63) كما ان المواطنة العالمية مرتبطة بشعورنا بالواجب الأخلاقي

والسياسي نجاة الآخرين الغرباء في عالم يتسم بالاعتماد المتبادل اي ان افعالنا وتصرفاتنا تؤثر على الدول البعيدة ونحن مسؤولون عن العواقب التي تقع على هذه الدول فنحن نواجه مشاكل مشتركة تتطلب التعاون مع الآخرين⁽⁶⁴⁾ حيث ان حل المشكلات العالمية الامنية , البيئة ... تتطلب على الأقل مواطنة عالمية تسمح بشئ اشبه بسياسة داخلية عالمية تسهم في التأثير على صانعي القرار السياسي الدولي⁽⁶⁵⁾ ان وجود المواطنة العالمية امرا ضروريا لتجاوز الابعاد الدولية والقومية التي تؤدي الى مزيد من الصراعات الدينية , القومية وتحقيق الاعتراف بالآخر وقبوله عالميا فالمواطن العالمي بصفة شخص ينطوي على هيتين: ⁽⁶⁶⁾

- مواطن عالمي يعبر عن إحساس لديه يتسم بتفوق أخلاقي حين يقول إنني لست ألمانيا، أمريكياً... بل كوزموبوليتاني.

المواطن العالمي التكميلي فهو لا يرفض كينونة مواطن الدولة بل يكملها وهو على النقيض من مواطن الدولة الحصري ذات النزعة القومية يتعاطف مع موقف الكاتب الألماني المغوي الاصل كلاسن تسكانج حيث يقول (انني أحب ابناء عشيرتي ولكن مشاعر الحب تفرض علي الا ازدرى اجنبيا على الاطلاق ولا انظر اليه نظره احتقار او الحقبة الأذى مطلقا انهم تماما مثل إخواني) فالمواطن العالمي التكميلي او مواطن الدولة العالمي ينظر الى كيانه المجتمعي والى منطقته الكبرى بدرجة من الأهمية وعندما تبلغ النزعة الكوزموبوليتانية التكميلية عند مواطن الدولة درجة كافية من الثقل يمكن ان تطلق على نفسها بحق مواطنا عالميا⁽⁶⁷⁾ التي تستلزم ان يشعر الفرد بانه هو مواطن في هذا العالم ليس لديه علاقات وروابط خاصة تجاه اي مجتمع ولاوطن سياسي ويكون في حالة ابعاد اي اغتراب طوعي ويكون الولاء لمجتمع الجنس البشري والفرد بصيغة عامة حيث يركز مبدأ العالمية على واجباتها العالمية وفي الهوية العالمية لاي معنى تمزيق او صال الهويات الوطنية الذي تعيشه بل اعادة تعريف واستخدام وتفسير الهويات الوطنية بدلا من تجاهلها او تمزيقها بل تكون مكملتها⁽⁶⁸⁾ وتعد الاخوة الانسانية من المبادئ الاساسية للمواطنة العالمية وهي تقترب من مفهوم التعاون فهي تنطوي على سلوكيات المواطن العالمي الذي ينتمي للمجتمع الانساني الدولي⁽⁶⁹⁾

ان المواطن العالمي يتجه اولا بفضائل مواطنته وبوعيه للقانون والعدالة وبادراكه لمفهوم الوعي العام الى كيانه المجتمعي الذي ينتمي اليه , ولكنة يشرع في توسيع دائرة وعيه لتنتفتح على المنظور الإقليمي الأكبر وينتهي به الأمر الى المنظور العالمي ويتوأكب هذا الاتساع مع شعور بالالتزام الذي يتصدى حدود دولته التي يعيش بها لينفتح على قارته بأكملها حتى يستقر به شعوره بالالتزام ليشمل النظام الكوني بأسره⁽⁷⁰⁾

إذن تعد المواطنة العالمية تكميلا للمواطنة الوطنية وهي ليست في النقيض او الحد منها بل انها ذات أبعاد أوسع من إطار الدولة القومية وهي تعمل على تجاوز الولاءات الضيقة , القومية , الدينية , الطائفية , العرقية لصالح الولاء الإنساني الذي يقوم على الاعتراف بالآخرين واحترام حقوقهم مهما كانت أسمائهم الإقليمية او مهما كانت انتماءاتهم الإقليمية او غير الإقليمية مما يعني تحقيق التسامح العالمي ورفض كل أنواع العنف او التعصب القائم على تلك الولاءات الضيقة وهو مايعزز السلم والأمن الدوليين .

المبحث الثالث: دور الديمقراطية والتربية والتعليم في تحقيق السلام العالمي

المطلب الاول: الديمقراطية

تعد الديمقراطية افضل الايديولوجيات السائدة حيث تعمل على انشاء نظام عالمي جديد يوفر السلام ويحترم الشرعية الدولية كما ان الديمقراطية العالمية تعمل على ضمان وتحقيق سعادة الانسان عبر منظومة حقوق الانسان التي تحترم الاخلاقيات الثقافية السياسية وتلبي الاحتياجات الانسانية في اطار من الوعي بحماية السلم والامن الدوليين ومنع انتهاك حقوق الانسان⁽⁷¹⁾ ويعد الطريق الأمثل لضمان تحقيق السلم والاستقرار الدوليين , لان الديمقراطية تحاول منع الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي بالأخص , وبما إن الديمقراطية تسمح بحرية التعبير عن السخط وعدم الاستياء فان الجماعات المتمردة لا تحتاج للجوء إلى الإرهاب ضد حكومتها أو ضد الأجانب الذين ينسب إليهم ورطة أو مأزق يقعون فيه⁽⁷²⁾ إذن على الرغم من انتشار الديمقراطية عالميا لا يمنع اويوقف الحروب لكنه يجعلها اقل قهورا ووحشية وتساهم في وجود عالم مستقر يحكمه القانون , كما أنها تسهل الحوار بين الثقافات المختلفة وتبني جسرا حيويا عبر المجتمعات وتقوي

رأي عام ناضج ذو مقومات وفيرة وتضع الخطط وتوفر الفرص الفعالة للاقتصاد العالمي ومعالجة مظاهر عدم المساواة على المستوى الكوني والتمكين من لاتخاذ قرارات سليمة للحد من الصراعات (73) كما إن توسيع الديمقراطية يعد شرطاً لتنظيم السيطرة على المخاطر البيئية (74) ومن أجل حماية حقوق الإنسان والثقافات لابد من تفعيل ديمقراطية جميع الدول حيث إن سياسة السلام العالمي التي تسعى وراء تحقيق نظرية سلام عالمي عن طريق ديمقراطية عالمية ترى أنه من الممكن الاكتفاء بسياسة تفعيل الديمقراطية بالعالم (75) ويمكن أن يتم ذلك كما يعتقد جون رولز عندما اقتفى خطى كانت في وجهة نظره في كتابة (مشروع السلام الداعم 1795 ، وفكرته عن حلف السلام ، عن طريق عقد اجتماعي يقوم بالاعتراف بكافة الدول واحترامها سواء أكانت ليبرالية أوغير ليبرالية لكنها سمحة (76). لكون الأخيرة تمتلك مؤسسات سياسية تستوفي شروطاً محددة للحق والعدالة بما في ذلك حق المواطن إن يلعب دوراً جوهرياً في اتخاذ قرارات سياسية مثلاً عن طريق الجمعيات والتجمعات وترشد مواطنيها إلى احترام قانون عادل إلى حد معقول لمجتمع الشعوب (77)، إن وجود تسامح عالمي شرط وسبب في إن واحد لإمكانية اختفاء الحروب الواسعة النطاق بين الدولة القومية ولكن عليها أن تقبل الحدود الجديدة للدولة في ضل السيادة التي تراجعت بعد ظهور العولمة (78)وعليه فإن استناد التسامح العالمي إلى الديمقراطية كأحد اليات تحقيقه يفضي إلى أن تلك المجتمعات الديمقراطية الدستورية لاتدخل في حرب بينهما ولا يرجع ذلك إلى إن المواطنون عادلون وخيرون بقدر مايرجع فقط إلى أنهم ليس لديهم من الأسباب مايدعو إلى شن حروب ضد بعضهم البعض والعامل الحاسم في قيام سلام بين المجتمعات الديمقراطية يعتمد على البيئة الداخلية لتلك المجتمعات والتي لا تجد مايعريها بالدخول في حرب آلافي حالة الدفاع عن النفس أو حالات التدخل في مجتمعات غير عادلة لحماية حقوق الإنسان وطالما أن المجتمعات الديمقراطية تامن من جانب احدهم الأخرى سيسود السلام فيما بينهما (79)، إن مبادئ الحكم الديمقراطي تكون صالحة عالمية إذا بنيت على أسس ثلاثة وترعاها كذلك اما سياسياًوعقلاًنانيا تخلق الديمقراطية ظروفا تجعل الأفراد يفرضون وجهات نظرهم الخاصة على الافراد والقضايا ويدافعون عن وجهات النظر هذه قبل الآخرين وينظرون الى

انفسهم من وجهة نظر الآخرين ويتجاوزون مصالحهم الضيقة حيث تولد الديمقراطية التزاما باحترام القانون والشعور بالعدالة⁽⁸⁰⁾ وللعادلة التوزيعية اهمية كبيرة تنعكس على الشعور بالولاء والاخلاص القانون الدولي والآخرا لمختلف والتعايش معه باخلاقية تعتمد على القيم الانسانية المشتركة حيث ينتقل المواطن العالمي من الاعتقاد بتلك المبادئ المشتركة الى الارادة العامة الايجابية التي تسعى لتحقيق تلك الاخوة العالمية⁽⁸¹⁾ وهذا يعني ان الاساس المعيارى للديمقراطية يتضمن قيما ومفاهيم وقوانين وسلوك يتصل بتسامح اراء الآخرين والالتزام ضمنا او صراحة بالادارة السلمية للخلافات بين الافراد والجماعات⁽⁸²⁾ كما كان للديمقراطية العالمية اهتماما فلسفيا وهذا ما نجده عند (هابرماس) والتي يسميها ديمقراطية المواطنة الكونية وهي امتداد لاجائته حول مستقبل الديمقراطية فيما بعد (الدولة .. الامة) كما تعد ايضا تطورا لنموذج الديمقراطية التشاورية في فضاء عمومي كوني وهو المشروع الذي يعد اجابته على التحديات الراهنة التي تواجه الانسانية على الصعيد العالمي خاصة في ظل تراجع دور الدولة _ الامة , وتقلص تدخلها السياسي خارج فضاءها الضيق لذلك هولاء يملك اسس تنقل نموذج السياسة من جزئها الوطني الى العالمي الا مع المواطنة ونموذج حكم (الديمقراطية التشاورية)⁽⁸³⁾ ولا بد ان تستند الديمقراطية الى مجموعة من المقومات وتتمثل بمنظمات المجتمع لمدي وحقوق الانسان —

1. منظمات المجتمع المدني العالمي

تعرف منظمات المجتمع المدني العالمي بانه حركه عالمية نحو تأثير المواطن العادي في السياسات والقيم على اعتبار ان انتهاك حقوق الانسان والتهميش الذي يعترض له لا يمكن ان تتراجع بواسطة اعمال على المستوى المحلي فقط فالجتمتع المدني العالمي يشير الى تجمع او انتظام المواطنين على الصعيد العالمي مهما تباينت اجناسهم او عقائدهم للدفاع عن قضايا وقيم عالمية كحقوق المرأة , او قضايا الديمقراطية , البيئة ...⁽⁸⁴⁾ ويعرف ماري كلارك المجتمع المدني العالمي بانه خليط متنوع من الافراد والمؤسسات وشبكات الافراد غير رسمية والتي تعمل على المستوى العالمي مما يجعلها تمثل تحولا او نقلة نوعية للعلاقات البينية وتحالفات الهويات الانسانية متعددة الجوانب⁽⁸⁵⁾ فالجتمتع المدني ينطوي على ثلاث مقومات او اركان اساسية تتمثل في :⁽⁸⁶⁾

- الفعل الاداري الحر ولذلك هو يخالف الجماعة القروية مثل الاسرة ,العشيرة.
- التنظيم الجماعي فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات تظم افراد او اعضاء ينتمون اليها باارادتهم ويخضعون لشروط هذا التنظيم.
- التسامح وقبول الاختلاف والالتزام في ادارة الخلاف مع الاخرين ومع الدولة بالوسائل السلمية بالتالي تنهض منظمات المجتمع المدني على قيم الاحترام التسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي لذلك ظهرت اهمية سلامة الدول ومصالحها العليا وضغوطها السياسية الداخلية , اوحسابات لمصالحها المحدودة ومن هنا فان الحوارات العابرة للثقافات هي امر سجالى فالاختلاف يتم بحثها والتعبير عنها بدون تهيب دبلوماسي و هي بناءه ايضا لان التسامح هنا ليس على المستوى الداخلي فقط انما العالمي ايضا فلم يعد من البوتوبيا ان نربط ما بين قضايا الحكم الوطني والعالمي لانها مرتبطة بالفعل ارتباطا وثيقا بالممارسة فورا ثم هائلا في عدد المنظمات التعاونية العاملة على المستوى الكوني هناك اشكال من الكوزومو بولتانية ترجع جذورها الى القواعد الجماهيرية فجماعات السلام الاخضر او منظمة العفو الدولية تسعى لتحقيق مجتمع انساني عالمي فيه حقوق الانسان وحكم القانون والسلام والعدالة الاجتماعية والتسامح وبند العنف والشفافية (87) ان المنظمات غير الحكومية وسيط هام للحوار العابر للثقافات فهي لا تخضع لمراعاة الجانب البروتوكولي الاجباري او اعتبارات السلطة والامن لايدخلان بينهما كعوامل فرقة تبعث على الريبة (88) وتعمل المنظمات غير الحكومية بعمل دبلوماسي غير رسمي في العلاقات بين الدول , اذ يحدث بشكل متكرر انسجام بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية فيما يسمى قضايا الطريق الثاني الذي تناقش فيه قضايا كثيرة مثل الامن العسكري , نزع السلاح ... مع الدبلوماسية بدون ان ذلك مباشرة على حكوماتهم وهذه الطريقة تساعد على حلحلة اوضاع المباحثات التي تصل الى طريق مسدود وتمنحها دينامية جديدة على انها الطريقة المثلى لمناقشة الفوارق الثقافية واهميتها وطرقها السياسية برؤية وموضوعية بدون دبلوماسية مباشرة

(⁸⁹) وقد تأخذ بعد عالمي سياسي واجتماعي في ان واحد مثل حركات الحقوق التي تفجرت في ستينات القرن 20 وحتى الان لتعبير عن مصالح المجموعات المحرومة مثل النساء والاقلية الاثنية والدينية والمثليين الجنسين والمعاقين التي عبرت عنها مطالبهم بصيغة المواطنة العالمية. (⁹⁰) وتبني المنظمات غير الحكومية جسرا من نوع خاص بين الدول والاقاليم والثقافات وتمارس دائما اتصالا مكثفا عابرا للدول مع المجموعات المتعاطفة في الخارج من اجل متابعة الاهداف المشتركة التي لا يمكن الوصول اليها بشكل معزول في دولها (⁹¹) كما تسعى المنظمات الكونية غير الحكومية على ايجاد حلول للتكتلات العالمية وتطوير وتعزيز قيم المشاركة مختلف المجالات... (⁹²) فهي تنشئ دعامة هامة للسياسة الدولية فهي بحد ذاتها تعبر عن تحول قيمي بدا في المجتمعات الغربية اولا بشكل خاص فقد جرى في الجيل الشاب من الطبقتين الوسطى والعليا جيدة التعليم صياغة نموذج قيمي جديد يشجع قيم المشاركة والكونية والتكافلية ويشكل ضمانا لقيم مافوق المادية فهي تعمل قدما بعمليات الاتصال العابر للثقافات وهي تعمل على بناء شبكة بين المجتمعات لم تكن اقامتها ممكنة في عهد ازدهار الدولة القومية (⁹³) كما يمكن لها ان تشارك (اي المنظمات الكونية غير الحكومية) وتحويل الاتجاهات والسياسات الى قواعد قانونية من خلال اقتراح مشروعات الاتفاقيات ومعاهدات دولية في فرض الالزام وتنفيذها مايسمى بقيم المصلحة الكونية العامة من خلال انخراطها في مراقبة مدى امتثال الدول والحكومات لتعهداتها الجماعية على نحو مايجري في مجال حماية حقوق الانسان ومتابعة ورصد عمليات التطور الديمقراطي في بعض الدول واصدار تقييمها خلال تقارير سنوية او تشكيل لجان لمراقبة الانتخابات (⁹⁴) كما ان منظمات المجتمع المدني العالمي تطرح مايسمى بالثقافة المدنية العالمية التي تؤكد بالاساس على اقتراح قواعد الديمقراطية و حقوق الانسان ومايرتبط بذلك من قيم التسامح والحوار وقبول الاختلاف ويرى في احترام هذه القيم التطور الايجابي للدول والمجتمعات (⁹⁵) حيث يستلزم السلام الدولي العمل الجماعي الطوعي

المشارك بين الدول المستقلة في اعمال تنفيذية مشتركة⁽⁹⁶⁾ اذن نتيجة التطور التكنولوجي وظهور العولمة وتأثيراتها لم تكن منظمات المجتمع المدني ذات بعد داخلي فقط بل اتخذت بعدا عالمي يعمل على تقديم الخدمات الانسانية للمجتمع الدولي والعمل على نشر الديمقراطية وحقوق الانسان ومراقبة ومعالجة الانتهاكات التي تتعرض لها الشعوب على يد حكوماتها او من الجماعات الارهابية والمسلحة لذلك بات وجودها امرا ضروريا وهاما في ضمان السلم و الامن للدور الايجابي التي تضطلع به على حلحلة المشكلات الانسانية العامة لان الرابطة التي تربط اعضاء تلك المنظمات هي رابطة غير دينية , او عرقية , او طائفية بل رابطة انسانية .

2. الحقوق العالمية يركز النظام الحقوقي العالمي على الاشكالية المطروحة الخاصة بالتعايش السلمي والمساواة بين الثقافات , وهو ما يتجلى بوضوح في حق المغايرة والتباين , اي انها تعد احد مستلزمات التسامح العالمي والذي بدوره يساهم في تعزيز السلام والامن الدوليين⁽⁹⁷⁾ وفي كتابة قانون الشعوب يعتقد رولز انها حقوق عالمية ولها تأثير سياسي اخلاقي في قانون الشعوب الذي ينظم دول العالم في نظام عالمي واحد ان هذه الحقوق لها قوتها السياسية (الاخلاقية) التي تمتد الى جميع المجتمعات وهي ملزمة لجميع الشعوب والمجتمعات بما فيها الدول الخارجة على القانون التي تنتهك هذه الحقوق والتي يجب ان تفرض عليها عقوبات شديدة⁽⁹⁸⁾.

ان حقوق الانسان في قانون الشعوب تختلف عن حقوق الانسان في نظام ديمقراطي دستوري معقول فهي تعبر عن نوع خاص من الحقوق العاجلة مثل التحرر من العبودية وحرية الضمير وامن الجماعات العرقية من القتل الجماعي و الابادة⁽⁹⁹⁾ ويفترض في تلك الشعوب ان تتمسك بالمساواة وفكرة العدالة لكي يحمو حقوق الانسان والحفاظه على امنها واستقلالها⁽¹⁰⁰⁾ ان نظرية العدالة العالمية لا تتطلب ان تخفي الدول او تتنظم كل دولة داخليا وفقا لمبادئ الديمقراطية الليبرالية وانما يتطلب ان تتعايش على اسس القانون الدولي وان تتمتع بقدر من العدالة الداخلية⁽¹⁰¹⁾ ويرى بيتز ان مبادئ العدالة المحلية مبادئ اصلية في العدالة الا اذا كانت متسقة مع مبادئ العدالة العالمية وذلك لان قصر

مبادئ العدالة الاجتماعية المحلية يفضى الى تحمل الدول الفقيرة اعباء تمكن الآخرين من الاستفادة ضمن مجتمعات عادلة عبر محاولة مضاعفة حظوظ الاقل حظوة في مجتمعاتها وهنا يستلزم من الدول الغنية التوزيع المنصف للتعاون العالمي ان يستند الى اسس او مستلزمات اخلاقية (102) ومؤسسات فعالة تملك حق اتخاذ القرارات وتنفيذها غير ان مثل هذه المؤسسات لا تتوفر على المستوى المحلي بل على مستوى العلاقات الدولية وقد يكون ذلك في المستقبل (103) وهذا النوع من العدالة الذي اشرنا له هو ما يسمى (العدالة التوزيعية) والتي تشير الى الواجب الاخلاقي للدول الغنية لمساعدة الدول الفقيرة وقد تعرض هذا الاتجاه للنقد حيث يرى ان ذلك النوع من العدالة هو نوع من السراب وان هذه المساعدة ليست عدالة بل احساناً تقوم به الدول الغنية وهو ليس واجبا قانونياً بل التزاماً انسانياً، اما النوع الثاني من العدالة هو العدالة الجزائية والتي يديرها نظام قانوني قائم على القانون الجنائي الذي يحاسب الناس في ظل مارتكبوه من جرائم الحرب وغير ذلك من انتهاكات لحقوق الانسان ويشترط لتحقيق تلك العدالة توفر شرطين اولهما الالتزام بالمبادئ الاخلاقية العامة التي ترشد الناس كيف يتعاملون مع الآخرين او ما يطلق عليه بالقانون الطبيعي او حقوق الانسان وثانيا فكرة الالتزام بالواجب وعلية تعد العدالة احد شروط التواصل السياسي المرتبط بسماع وجهات النظر المختلفة والدفاع عنها (104) بما تمثله من توافق عالمي تستلزم معيار قانوني عالمي منبثق من مجلس عالمي ديمقراطي لكن هابرماس يجد هنا اشكالية واضحة المعالم بين معيارية الحقوق وامكانية قيام الدولة العالمية لانه يرى ان السياسة العالمية مازالت تفتقر الى بعد سياسي قادر على خلق جماعة عالمية او هوية ملائمة كما انها لا تستطيع ان تقدم مايكفي لكي يمثل سياسه عالمية او داخلية كما في الدولة القومية , فانه يجب التضامن بين العالم ان يعتمد فقط على عالمية اخلاقية عبر عنها في حقوق الانسان (105) وعليه اذا كانت الديمقراطية داخل الدول تعد افضل انواع الحكم لانها لا تعبر عن الية مؤسسية لادارة شؤون الدولة فقط بل قيم ومبادئ تضمن حقوق الانسان وترسخ العدالة والحرية والمشاركة السياسية فان الديمقراطية العالمية اضافة الى ماتقدمة من تحقيق الديمقراطية الداخلية فانها تتضمن معايير

اخلاقية عامة قائمة على حرية الشعوب وعيشها بسلام وامن وقائمة على وجود عدالة توزيعية ووجود مؤسسات مدنية هدفها الخدمة الانسانية للجميع.

المطلب الثاني: التربية والتعليم

لقد اكد افلاطون وارسطو وميكافيلي وسبنسرونيثشه على اهمية التربية الصحيحة في بناء الاسرة والدولة وبما يعمل على بناء الانسان النموذج الذي يسعى للخير والسلام والحق⁽¹⁰⁶⁾ حيث تمثل التربية والتعليم دورا اساسي يزود الافراد بالمهارات و المؤهلات المهنية والافكار التي تقلل من اعتمادهم على دوتهم وتمكنهم على نحو كوزمو بيوليتاني , ان التعليم العالي يولد توجهات اكثر نقدية وليبرالية و استنارة بين المتلقين له فكلما كان المواطنون عاملين كانوا اكثر قدرة على تحدي الانماط , العرفية والقومية ومقاومة تمرکز الشعوب حول هويتها . ويصبح انسان غير مقيدین بمشاعر الولاء القومي فانهم يستطيعون ان يطورو منظور اشمل وان يفكرو بما هو ابعد من حدودهم القومية⁽¹⁰⁷⁾ فلا بد من العمل على التربية العالمية التي تهدف الى خلق جيل يؤمن بالآخر ويتعامل ويتعايش مع الاخرين بسلام ويتحاور معهم ويتطلع لتنمية بشرية مستدامة وسط نظام عالمي انساني جديد بل ان هناك من يرجع الحروب لغياب ثقافة السلام وتربية المواطن العالمية⁽¹⁰⁸⁾. ان ثقافة السلام لاتتسخ في المجتمعات والشعوب الا عبر الثقافة والتربية السياسية واتخاذيات صحيحة وبذل جهد اخلاقي وفكري واجتماعي وسياسي وبتغيير المناهج العلمية التربوية للحد من الارهاب وتكريس التسامح والاخاء حيث تعد التربية عاملاً مهماً في التنمية الاجتماعية واستراتيجية قومية وعالمية لاتقل اهمية عن اولوية الدفاع والامن القومي والانساني⁽¹⁰⁹⁾

ان الاساس التعليمي المتمثل بالتعليم الاولي او الجامعي يعد عاملا مهما في القضاء على التناقص القيمي والصراع الثقافي بين افراد الامة الواحدة فانه كذلك يمكن ان تلعب مثل هذا الدور على المستوى العالمي لتسهم في التعاون والسلام الدولي وعلية فان تحقق السلام وصنع الانسان العالمي يمكن عن طريق التدريب و الممارسة في مواقف اجرائية حياتية تتم داخل المدرسة وخارجها وضمن منهج دراسي يتضمن: ⁽¹¹⁰⁾

- الخبرات الانسانية بمعناها الواسع وتبدأ من رياض الاطفال الى التعليم الجامعي .

- تربية المتعلم في مجتمع يقوم على التسامح والقيم السلمية ورفض التعصب العرقي , ...
 - ان تكون التنشئة على اساس الايمان بالوطن القومي وبالوطن العالمي الانساني مما يفعل الاهتمام بالمشاعر والحقائق على قدر المساواة في النشاطات التربوية المحلية والعالمية التطرق إلى المشكلات الدولية وأسبابها , وكذلك إلى أنواع المجتمعات والحضارات والنشاطات الإنسانية وخصائص الناس وتشابهم واخلاقهم لتعلم اهمية احترام الناس و الاعتراف بهم مهما اختلفوا .
 - التطرق إلى المشكلات الدولية وأسبابها , وكذلك إلى أنواع المجتمعات والحضارات والنشاطات الإنسانية وخصائص الناس وتشابهم واخلاقهم لتعلم اهمية احترام الناس و الاعتراف بهم مهما اختلفوا .
 - تطوير فلسفة عالمية للحياة تؤكد على القيم الانسانية الدولية .
 - تربية المتعلم على التعايش السلمي في مجتمع يقوم على التسامح والقيم السامية و يرفض كل انواع التعصب والعنف . ان التربية من اجل السلام تتراوح في مداها من السلام بين الدول والشعوب الى الافراد و داخل الاسرة او المدرسة او اخيرا الانسان نفسه , وهناك خمسة انواع لتعليم مفاهيم السلام وهي :⁽¹¹⁾
1. تعليم السلام عن طريق التاكيد على القوة والقوات المسلحة وعبر تعزيزات قوات الجيش والتفوق العسكري .
 2. تعلم السلام عن طريق تحقيق السلام الشخصي ويؤكد هذا النوع بشكل اساسي على الحاجة الشخصية للتعاطف والتعاون والتسامح .
 3. تعلم السلام كجزء من النظام العالمي ياخذ هذا النوع في اعتبارة الحاجة الى الاعتراف بان العنف غير التكويني هو العقبة الرئيسية في سبيل السلام.
 4. تعلم السلام عن طريق انهاء علاقات القوة بين الناس او التوسط في حل الصراعات و حسمها ويقوم هذا النوع على تحليل صراعات الافراد والجماعات دون استخدام العنف ولكن خطورة هذا النوع تمكن في اكمال ظهور عدم المساواة لعدم توازن القوى.

وعلية يكون للتربية والتعليم دور فعال ومهم في ترسيخ اسس التسامح الذي يقضي بدوره الى تعزيز السلام العالمي كما تؤدي الى زيادة الوعي الحضاري على مستوى الفرد الواحد والذي تتمثل صفاته ب : (112)

- قبول الاختلاف و التسامح والابتعاد عن التعصب والعنف
- التعلم المستمر

حرية الاعتقاد او اللااعتقاد الانفتاح على الاخر وعدم الغائة والاعتراف بتعدد الحقيقة والمعبرين عنها. وهناك لابد ان نبين دور اليونسكو وتأكيدا على اهمية تحقيق السلام عبر نشر (ثقافة السلام) من خلال وضع خطط وبرامج وطنية وتدريب المعلمين , تنقيح المناهج الدراسية فيما يتعلق بالمواضيع التي تخص التسامح والتفاهم الدولي , وتم التركيز على اعداد خطة وطنية للتربية في مجال حقوق الانسان وهنا نجد ان التربية من اجل سلام عملية لاغنى عنها في التعليم الاساسي الجيد وهي عملية طويلة الاجل وهذا ما يتم عبر المدارس والجامعات ووسائل الاعلام والاتصالات والانترنت ومنظمات المجتمع المدني. (113) كما اكدت على ايقاظ الوعي التربوي من اجل تكوين اخلاقي سياسي اجتماعي قائم على الديمقراطية العالمية والسلام وذلك عبر النظم التعليمية وخاصة تربية الاطفال على مفهوم التسامح والصداقة والسلام. (114). اما سمات الوعي الحضاري على مستوى المجتمع الواحد والجماعة فتتمثل: (115)

- الوعي بقيمة الاخر المختلف وقبول الحوار بدل العنف والعصبية وهذا يدخل في اطار التسامح الذي يفترض احترام ودي لاراء الاخرين واعتبارها اراء مساهمة في الحقيقة كما انه استعداد عقلي او قاعدة سلوكية قوامها ترك حرية التعبير عن الراي لكل فرد حتى وان كان لاتشاطر رايه .
- الوعي بقيمة الانسان كانسان بغض النظر عن اي محددات او اشتراطات اضافية .
- الوعي بفكرة النسبية والتطور والتقدم. اذا كان للتربية والتعليم دور في ترسيخ اسس التسامح والسلام فان تعاليمنا الدينية والاخلاقية تؤكد على حاجتنا الى تعزيز تبادل الاحترام والمشاركة والتفاهم و الى التكافؤ و العناية بالآخر

ومصالحته والتسامح معه كل ذلك ليس على مستوى المجتمعات فقط وإنما على صعيد الأمم والأديان⁽¹¹⁶⁾ وذلك لأن أهمية التنوع هي في أن يدافع المؤمن به إلى أن يجد نفسه وعقله دائماً ليس في داخل الذات فقط وإنما من خلال التفاعل مع الآخر وبداية التفاعل تمكن في معرفته على حقيقته وهذا يساعد على اكتشاف مجالات جديدة للقاء والتعاون والشراكة ولعل التعرف الحقيقي على الآخر يساعد المرء على أن يكون أكثر موضوعية برؤيته لنفسه وذاته الحضارية ، لذلك فإن الجنس البشري بحاجة إلى ثقافة أخلاقية عالمية تجدد في نفسه روح التعاون والشراكة والامل⁽¹¹⁷⁾ وهذا يعني أن العامل الأخلاقي يقدم حلاً فوراً لجميع مشاكل العالم المتراكمة ولكنه يوفر حلاً أساسياً مناقبياً من الفضائل والأخلاق العليا يصلح لتكوين نظام فردي وكوني أفضل وي طرح رؤية تباعد عن اليأس والفوضى في المجتمع⁽¹¹⁸⁾ ويرى بعض المتفائلون الليبراليين أمثال فوكاياما ومولر بأن الحرب أصبحت أداة غير مقبولة للدبلوماسية الدولية نتيجة للتعليم الأخلاقي والتنقلة في الوعي الأخلاقي والتفكير العقلاني بأن تكلفة الحرب أكثر من مكاسبها⁽¹¹⁹⁾ أو المقصود (بالأخلاق العالمية) هنا وجود إجماع رئيسي على جامعة رابطة معايير غير قابلة للتغير وعلى مواقف شخصية فمن دون تلك المنظومة الأخلاقية سيكون المجتمع مهدد بالفوضى أو الديكتاتورية.

أن نظاماً عالمياً لا يمكن إنشاؤه أو ترسيمه من خلال القوانين أو الاعراف والتقاليد فقط. وعلية فإن تحقيق السلام والعدل واتخاذ الاجراءات المؤيدة للحقوق والحريات تفترض التمتع بحس المسؤولية ودافع الواجب الذي يستلزم مخاطبة العقل و العاطفة فلا استمرار للحقوق البشرية دون اساس اخلاقي ولذلك لن يكون هناك نظام عالمي افضل من غير توفر خلق عالمي⁽¹²⁰⁾ يتمثل بوجود ميثاق شرف انساني يستند الى مبادئ اساسية ل اخلاقيات عالمية :⁽¹²¹⁾

1. احترام الحرية الثقافية

2. ان مستقبل الثقافات ليس في الانقلاب والجمود بل بالانفتاح على الثقافات الاخرى

3. العالمية الاخلاقية المرجوة هي التي تهدف الى خلق علاقة جدلية متوازنة بين الحق و الواجب , الحرية والضوابط , التوفيق الحكيم بين الاناء والاخر .
4. حماية حقوق الاقليات والتي تعمل مطلباً من المطالب الاساسية للمجتمع الدولي .
5. ان التساوي بين البشر في الاخلاقيات هو بداية الانطلاق لاية اخلاقيات عالمية اخرى.
- دعم كل انواع المؤتمرات واللقاءات التي تهدف الى ترسيخ مبادئ الحوار والتعاون و الشراكه والصداقة . ان الدعوة الى اخلاق عالمية لم تكن دعوات يوتابية بل تمثلت باعلان للاخلاق العالمية في شيكاغو 1993 عن طريق اجتماع برلمانات الديانات العالمية ودعا المؤتمر الى اربعة توجهات:⁽¹²²⁾

1. الالتزام بثقافة اللاعنف واحترام الحياة

2. الالتزام بثقافة التسامح وحياة حقيقية قائمة على الثقة.

الالتزام بثقافة الحقوق المتساوية والتضامن والنظام الاقتصادي العادل اذن لابد من مسؤولية اخلاقية تلزم جميع الاطراف في مؤتمر دولي للسلام يوقف العنف ويطبق الديمقراطية والسلام من خلال حركة سلام عالمية تطبق فكرة ايدوبولوجيا السلام⁽¹²³⁾ وفي 1995 اسست مؤسسة الاخلاق العالمية التي تدين في نشاطها الى الكون تفون درغروبين التي دعت الى اسس اخلاقية عالمية تدعوا الى التسامح والحوار وقبول الاخر عبر المؤسسات العالمية ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني وعبر المؤتمرات واللقاءات الثقافية والدينية العالمية⁽¹²⁴⁾.

الخاتمة

لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات :

- يعد التسامح فضيلة مدنية وضرورة سياسية واجتماعية واخلاقية تفرضها الواقع وتقوم على احترام التنوع والاختلاف والتعدد الثقافي , الديني , القومي ... والاعتراف به.
- يمثل السلام العالمي مطلب انساني دولي تسعى الية البشرية كافة ويعد التسامح ومقوماته احد الاسس التي من خلالها يحقق هذا السلام ولم تخلو النظرية السياسية من هذا الاهتمام بالسلام، ان دراستنا تؤكد ان تحقيق السلام العالمي يتطلب مجموعة من مقومات التسامح التي تجمع ما بين الجانب القانوني الدولي والاخلاقي (المواطنة والعدالة والتربية والاخلاق

العالمية)(القانون الدولي ودورالامم المتحدة)وبالتالي يجعلنا اقرب الى المدرسة الانكليزية في النظرية السياسيةالدولية.

- على الرغم من دور القانون الدولي والمنظمات الاقليمية والدولية المتمثلة بالاعلانات والقرارات والصكوك الصادرة من اللامم المتحدة و التي تحت وتعمل وتشجع التسامح والسلام العالمي الا ان هناك جهود دولية تتجه نحو الجهد القيمي والاخلاقي لاعتقادها بضعف تلك المؤسسات في ضل الهيمنة الامريكية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فاسست مؤسسة الاخلاق العالمية التي تؤكد على مجموعة قيم ومبادئ اخلاقية تهدف الى ضمان يعد التعليم الاولي والجامعي ووسائل الاعلام والاتصال من المقومات الاساسية في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعد اجيال مؤمنة بالسلم والحرية والعدالة وحق الاختلاف والتنوع وسعادة الفرد وحفظ كرامته.
- تقدم الديمقراطية قيم ومبادئ اخلاقية داخلية وعالمية تحت على المشاركة واحترام حقوق الانسان وحياته الاساسية وعلى حق الشعوب في التحرر ونبذ العنف والديكتاتورية .
- ان شعور الفرد بالانتماء الى هوية عالمية لايلتزم عند حدود معينة او جماعة ما ذات ارتباط قومي , طائفي , ... يعزز روح التسامح ويسهم في ترسيخ السلام العالمي ولايعني هذا الغاء الهوية الوطنية او الفرعية الاخرى وانما تكون هويات تكميلية للهوية الانسانية العليا .
- لم تكتفي منظمات المجتمع المدني بدورها الخدمي الانساني او التوعوي الثقافي او الرقابي الداخلي على السياسات الوطنية فقط وانما امتد هذا النشاط ليعبر عن تجمعات وتكتلات غير وطنية عابرة للحدود تمارس دور قايي في السياسة الدولية وتقدم خدمات انسانية دولية .

1 (ياسين بن علي , مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب , ط1 , دار الدعوة الإسلامية للنشر , طرابلس , 2006 , ص13

2 (للمزيد من التفاصيل : ينظر : فاتن محمد رزاق , التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة , مركز حورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية , 2013 , ص6 _ ص79

- 3 (الإعلان العالمي للتسامح .
- 4 (مجموعة باحثين ، حوار الحضارات (المعنى ، الأفكار ، التقنيات) ، تحرير سهيل فرح و اوالبيج كولوبوف ، ترجمة سهيل فرح ، ط 1 ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة 2009 ، ص 547
- 5 (مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص 575
- 6 (أو تفريد هوفة ، مواطن الاقتصاد _ مواطن الدولة _ المواطن العالمي (الأخلاق السياسية في عصر العولمة) ترجمة عبد الحميد مرزوق ، المجلس القومي الأعلى للترجمة ، القاهرة ، 2010 ، ص 151
- 7 (مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص 575
- 8 (إبراهيم اعراب ، الإسلام السياسي والحداثة ، ط 1 ، بيروت ، 2000 ، ص 215
- 9 (جون رولز ، قانون الشعوب وعودته إلى فكرة العقل العام ، ترجمة محمد خليل ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2007 ، ص 104_109
- 10 (حسام الدين علي مجيد ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (جدليه الاندماج والتنوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 207.
- 11 (تيري ناردن ، النظرية السياسية الدولية ، عن كتاب : مجموعة مؤلفين : نظرية العلاقات الدولية ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014 ، ص 443.
- 12 (توماس مارتنز ، الفضيلة النادرة ، مجلة التسامح ، العدد 2 ، سلطنة عمان ، 2008 ، ص 200 وكذلك ينظر : جون رولز ، المصدر السابق ، ص 55.
- 13 (جون رولز ، مصدر سبق ذكره ، ص 93 و ص 95
- 14 (أو تفريد هوفة ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 .
- 15 (المصدر نفسه ، ص 22
- 16 (جان مارك فيري ، فلسفة التواصل ، ترجمة وتقديم عمر مهيبيل ، ط 1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، ص 17_18
- 17 (المصدر نفسه ، ص 19
- 18 (السلام العالمي ، وكيبيديا الموسوعة الحرة WWW.WIKIPIDEA.COM
- 19 (مفهوم السلام وتصنيفاته وانماط دعمه ومعوقاته WWW.SAUDINFOSUS.COM
- 20 (املني غازي جرار، التريبة السياسية(السلام والديمقراطية وحقوق الانسان)، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2008، ص. 49. 50.
- 21 (المصدر نفسه، ص 51 - 52.
- 22 (سكوت بورتشيل، الليبرالية عن كتاب مجموعة مؤلفين :نظرية العلاقات الدولية ،المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص. 95. 98.
- 23 (امانى غازي جرار، المواطنة العالمية، دار الاوائل للنشر والتوزيع ،الاردن، ط، 2011، ص. 98.
- 24 (المصدر نفسه، ص 361.
- 25 (المجتمع المثالي والسلام العالمي WWW.ALISHRAQ.COM

- 26 (اندرو لينكليتر، المدرسة الانكليزية، عن كتاب: مجموعة مؤلفين: نظرية العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره
ص138
- 27 (المصدر نفسه، ص136- 144
- 28 (رضا عطية ، مصدر سبق ذكره ، ص261 .
- 29 (بحث حول السلم من تصميمي ، WWW.ECOLEES.EB2A.ME
- 30 (نادية محمود مصطفى ، مفهوم ثقافة السلام مفهوم واحد ام مفاهيم متعددة
WWW.OMISLAM.NET
- 31 (السلام العالمي ، وكيبيديا الموسوعة الحرة
- 32 (رضا عطية ، مصدر سبق ذكره، ص193
- 33 (نادية محمود مصطفى ، المصدر السابق .
- 34 (اوتفريد هوفة ، مصدر سبق ذكره، ص244
- 35 (ناجي البكوش واخرون ، دراسات في التسامح ، المعهد العربي للحقوق والجمع التونسي للعلوم والاداب والفنون ،
تونس ، 1995 ، ص22
- 36 (توماس مارتنز ، مصدر سبق ذكره، ص198
- 37 (ناجي البكوش واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص17
- 38 (توماس مارتنز ، مصدر سبق ذكره ، ص199
- 39 (اماني غازي، المواطنة العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص172
- 40 الاعلان العالمي للتسامح الصادر عن اليونسكو ، جامعة منيسوتا ، WWW.WMH.EDU وكذلك
- ينظر: ناجي البكوش واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص17 و ص18 و ص19
- 41 (اوتفريد هوفة ، مصدر سبق ذكره، ص277
- 42 (اماني غازي ، المواطنة العالمية، مصدر سبق ذكره ، ص464.
- 43 (اوتفريد هوفة ، مصدر سبق ذكره ص289 وكذلك ينظر : بيكو باريك ، مصدر سبق ذكره ، ص380
- 44 (علي عبود ، مصدر سبق ذكره ، ص334
- 45 (المصدر نفسه، ص335
- 46 (اوتفريد هوفة ، مصدر سبق ذكره، ص290
- 47 ريتشارد ديفيتاك ، النظرية النقدية، عن كتاب: مجموعة مؤلفين: نظرية العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره، ص270
- 48 (ريتشارد ديفيتاك ، مصدر سبق ذكره ، ص274
- 49 (اوتفريد هوفة ، مصدر سبق ذكره، ص291
- 50 (المصدر نفسه، ص290
- 51 (المصدر نفسه ، ص395
- 52 (المصدر نفسه ص250.
- 53 (جون رولز، مصدر سبق ذكره، ص17 و ص26.

- 54 (رضا عطية , مصدر سبق ذكره , ص145
- 55 (محمد عثمان , تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي العربي , مجلة التسامح , العدد20 , سلطنة عمان , 2008 , ص120
- 56 (المصدر نفسه , ص122_123
- 57 (جان جاك شوفالبييه , تاريخ الفكر السياسي من دولة المدينة الى الدولة القومية , ترجمة محمد عرب صاصيلا , ط4 , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت , 1998 , ص122 _ ص123
- 58 (بول هوبر , نحو فهم للعولمة الثقافية , ترجمة طلعت الشايب , المركز القومي للترجمة , القاهرة , 2011 , ص210
- 59 (بيكو باريك , مصدر سبق ذكره , ص 54
- 60 (اماني غازي , المواطنة العالمية , مصدر سبق ذكره , ص232 و ص355
- 61 (هابوماس , الحداثة وخطابها السياسي , ترجمة: جورج تامر , ط2 , دارالنهار , القاهرة , 2002 , ص206.
- 62 (بيكو باريك , مصدر سبق ذكره , ص379
- 63 (اماني غازي , المواطنة العالمية , مصدر سبق ذكره , ص50
- 64 (بيكو باريك , مصدر سبق ذكره , ص379
- 65 (علي عبود , مصدر سبق ذكره , ص330
- 66 (نقلا عن: اوتفريد هوفة , مصدر سبق ذكره , ص218_ ص219
- 67 (المصدر نفسه , ص219
- 68 (بيكو باريك , مصدر سبق ذكره , ص375 _ ص377
- 69 (اماني غازي , المواطنة العالمية , مصدر سبق ذكره , ص485.
- 70 (اوتفريد هوفة , مصدر سبق ذكره , ص219
- 71 (اماني غازي , المواطنة العالمية , مصدر سبق ذكره , ص63.
- 72 (هارلد موللر , مصدر سبق ذكره , ص407
- 73 (هارلد موللر , مصدر سبق ذكره , ص82.
- 74 (انتوني جيدنز , مصدر سبق ذكره , ص19
- 75 (اوتفريد هوفة , مصدر سبق ذكره , ص248
- 76 (جون رولز , مصدر سبق ذكره , ص24
- 77 (المصدر نفسه , ص26
- 78 (انتوني جيدنز , مصدر سبق ذكره , ص171_ ص172
- 79 (علي عبود , مصدر سبق ذكره , ص331
- 80 (بيكو باريك . المصدر السابق ص401_ ص402.
- 81 (اماني غازي , المواطنة العالمية , مصدر سبق ذكره , ص486.

- 82 (حسن محمد سلامة السيد , العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في مصر , ط1 , المكتبة المصرية للطباعة , الإسكندرية, 2006, ص18
- 83 (علي عبود , مصدر سبق ذكره , ص338
- 84 (حسن محمد سلامة , مصدر سبق ذكره , ص170 _ ص171
- 85 (المصدر نفسه , ص171
- 86 (المصدر نفسه ص72_73 .
- 87 (انتوني جيدنز , مصدر سبق ذكره, ص183
- 88 (هارلدموللر , مصدر سبق ذكره , ص314
- 89 (ييكو باريك , مصدر سبق ذكره, ص315
- 90 (اندرو هيوود , النظرية السياسية , المركز القومي للترجمة . القاهرة , 2013, ص362
- 91(هارلدموللر , مصدر سبق ذكره, ص80 _ ص81
- 92 (حسن محمد , مصدر سبق ذكره, ص221
- 93 (هارلدموللر , مصدر سبق ذكره , ص152. ص153
- 94 (حسن محمد , مصدر سبق ذكره, ص221
- 95 (المصدر نفسه , ص217
- 96 (اندرية هوفة , مصدر سبق ذكره, ص240
- 97 (المصدر نفسه , ص241
- 98 (جون رولز , قانون الشعوب , مصدر سبق ذكره, ص113
- 99 (المصدر نفسه , ص111 , ص112
- 100(المصدر نفسه , ص102
- 101 (تيري ناردين , مصدر سبق ذكره , ص442
- 102 (كولن فاللي , مقدمة من النظرية السياسية المعاصرة , ترجمة محمد زاهي بشير ونجيب المحجوب , ط1 , جامعة قار يونس , ليبيا , ص2008, ص71, ص70
- 103 (المصدر نفسه, ص72
- 104 (جان مارك فيري, مصدر سبق ذكره , ص124
- 105 (علي عبود, مصدر سبق ذكره , ص336_ ص337.
- 106 (امانى غازي, المواطنة العالمية , مصدر سبق ذكره , ص376
- 107 (بول هوبر , مصدر سبق ذكره, ص217 , ص218
- 108(امانى غازي, المواطنة العالمية, مصدر سبق ذكره , ص201
- 109 (اماني غازي , التربية السياسية, مصدر سبق ذكره , ص229_ص241.
- 110(رضا عطية , مصدر سبق ذكره , ص265_ص266

- 111 (حسام الالوسي , الفلسفة ودورها في بناء الوعي الحضاري للانسان في العراق عن كتاب اعمال المؤتمر المركزي , بناء الانسان .. بناء العراق , بغداد , 2009 , ص287
- 112 (رضا عطية , مصدر سبق ذكره , ص263_264
- 113 (مجموعة باحثين , مصدر سبق ذكره ,ص274_277
- 114 (امامي غازي,المواطنةالعالمية,المصدرالسابق,ص374 و371
- 115 (هانز كينغ , لماذا الاخلاق العالمية كسبيل مشترك بين الانسانية , مجلة التسامح العدد السابع , سلطنة عمان , 2004, ص98.
- 116 (الجمعية العامة للامم المتحدة العقدالدولي لثقافةالسلام واللاعنف الدورة 56 / البند 39 , ص10_ص15.
- 117 (مجموعة باحثين , حوار الحضارات , مصدر سبق ذكره, ص221
- 118 (هانز كينغ , مصدر سبق ذكره ,ص95
- 119 (سكوت بورتشيل, مصدر سبق ذكره ,ص99
- 120 (هانز كينغ , مصدر سبق ذكره ,ص97
- 121 (مجموعة باحثين , مصدر سبق ذكره , ص222_223 .
- 122 (هانز كينغ , مصدر سبق ذكره ,ص102.
- 123 (امامي غازي,المواطنةالعالمية, مصدر سبق ذكره ,ص218
- 124 (هانز كينغ , مصدر سبق ذكره ,ص99 .